

جمع حرمهم البخاري وحكاه في اوائل محجة من جماعة
 من الامم اذ التماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه
 يعني في الصحة والقوة سواء وافقه اعلم والاشيا من حيث
 الثقة واصطلاح المتقدمين بمعنى الاخبار الا في
 عرف المتأخرين فهو الاجازة كعن لائها في عرف المتأخرين
 للاجازة وتعني المعاصر محمولة على التماع بجلا
 غير المعاصر فانها تكون مرسله او منقطعها بشرط
 حملها على التماع ثبوت المعاصرة الا من المدس
 فانها ليست محمولة على التماع وقيل بشرط في حمل
 عنقته المعاصر على التماع ثبوت لقاها التي هي
 والرؤى عنه ولو فرق واحده يحصل الامن من باقي مؤرخيه
 عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار بعدا على الحديث
 والبخاري وغيرهما من النقاد واطلقوا المشافهة
 في الاجازة المشقة بها يجوز او كذا المكاتبه في الاجازة
 المكتوبه وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين
 بخلاف المتقدمين فانهم لم يطلقوها فيما كتبه الشيخ
 من الحديث الى الظاهر اذ له في روايته لم لا ايضا

اذ اكتب اليه بالاجازة فقط واشترطوا في صحة الرواية
 بالناولة افتراها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل
 هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين
 والتشخص وصورته ان يدفع الشيخ اصله او ما قام
 اليه ^{تلقاها} الطالب ويحضه الطالب صل الشيخ ويقول له
 في الصوم بين هذا وذاك عن فلان فاروه عني ونظرها
 ايضا ان يمكنك سدا متابا بالتاليك واما بالعارة ليضل
 منه ويقابل عليه والاذن ناوله واسترد في الحار فلا
 يبين لما زيادة مزية على الاجازة المعتبة وهو ان يجيزه
 الشيخ رواية كتاب معين ويعين له كيفية روايته
 له واذا خلت المناولة عن الاذن لم يعتبرها عند الجمهور
 وخرج من عندها الى ان تناوله اياه تقوم مقام روايته
 اليه بالكتابة بل ان يدور في المحجة الرواية
 بالكتابة المحجة جماعة من الامم ولو لم يقر ذلك بالاذن
 بالرواية كانت المشافهة لا للقرينة ولم يظهر في فقهنا
 مناولة الشيخ الكتابين للطالبيين ارسال اليه الكتاب
 من غير الاخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا اشترطوا